

أكاديميون وسياسيون عراقيون يدعون إلى الحفاظ على قانون عبد الكريم قاسم للأحوال الشخصية .

جريدة الزمان الدولية

25/9/2006

دعا سياسيون وأكاديميون وباحثون اجتماعيون إلى الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 الذي يعد من أبرز أهدافه جمع العراقيين تحت قانون واحد في مجال تنظيم أحوالهم الشخصية وحقق في نصوصه الاستقرار والتنظيم للأسرة العراقية. وشددوا في أوراق عمل خلال المؤتمر الإقليمي الرابع للمركز العراقي لتأهيل المرأة وتشغيلها الذي عقد في فندق المنصور ميليا أمس تحت شعار "وحدتنا في قانون الأحوال الشخصية"، "أهمية دور المرأة في الحياة السياسية كونه حقاً طبيعياً لها". وقالت وزيرة المرأة السابقة، المدير التنفيذي لمعهد العراق الدكتور أزهار الشихلي "نحن أمام قضية مهمة هي قضية المرأة التي أصبحت تأخذ أبعاداً جديدة مثل قياس مستوى الحريات العامة ومساحة المشاركة السياسية المتاحة للمرأة ومدى تسامح المجتمع باستجابة النظام السياسي لقضية تمكين المرأة من ثروة المجتمع وحركة السلطة فيه".

وأوضحت في ورقة عمل حملت عنوان "حقوق النساء العراقيات وواقع الدستور" أنه علينا أن لا نفصل قضية الممارسة والتمتع بالحقوق السياسية للرجل، مشيرة إلى أن معظم النساء اللواتي وصلن إلى المقاعد البرلمانية جئن عن طريق الأحزاب السياسية التي يهيمن عليها الرجال وقد اجبروا على تضمين قوائمهم أسماء نسوية استناداً إلى النظام الانتخابي وقانون إدارة الدولة، ولسنا في مجال الحقوق في كيفية اختيار الأحزاب لهذه الأسماء النسوية، مضيفة أنه يجب أن نؤكد أننا ما نزال نعيش في مجتمع تسلطي من الناحية الفعلية بالرغم من كل الطروحات الديمقراطية على المستوى الرسمي، فمفهوم السلطة لدينا مفهوم رأسي وغير متوازن وكذلك رأس العشيرة أو رئيس الدائرة والرجل يمارس سلطته على أسرته وهذا التسلط لا يأخذ طابعاً سياسياً فحسب بل ومجتمعياً واقتصادياً، فالسلطة هي تسلط قهري ذكوري، مشيرة إلى أن الفرص المتاحة للرجال هي أكبر وأكثر من الفرص المتاحة للمرأة.

وحددت الشихلي جملة أمور تسهم في تطور واقع المرأة منها الحفاظ على حقها في الحياة وهو الحق الذي ينتهك يوماً بسبب أعمال العنف والإرهاب مؤكدة أن المساواة التي تريدها المرأة هي المساواة في الحياة والكرامة وقالت: من حقنا كنساء أن نتخذ القرارات التي تمس حياتنا وفي الفرص المتكافئة وهناك أمر خطير آخر هو أن الدستور الجديد لم يأت بشيء متميز ومتقدم يخص المرأة، وهنا أتساءل ما العمل؟ مؤكدة في ردها على مداخلة ليس المهم عدد النائبات في المجلس النيابي بل المهم فاعلية النائبات وان 15 نائبة على سبيل المثال تدافع عن حقوق المرأة بدل 87 نائبة ثلاثة أرباعهن يقفن ضد حقوقها. ودعت مديرة منظمة بنت الرافدين في محافظة بابل علياء الأنصاري في ورقة عمل إلى العمل على إعداد المرأة فكرياً وثقافياً وبناء شخصيتها القيادية من الناحية النفسية والفكرية، مطالبة الحكومة برجالاتها ومؤسساتها والأحزاب السياسية والتيارات الدينية بالاهتمام بالمرأة وإعداد ملاكات نسوية فعالة وان لا يكون هذا الاهتمام بالمرأة كاسم مثبت في قوائمها الانتخابية أو شعاراً للدعاء بالديمقراطية. وشرح المحامي صادق الغزي قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 بأبوابه وفصوله وتعديلاته مؤكداً انه القانون الأكثر ملاءمة لروح العصر إذ دخل أدق تفاصيل حياة العائلة العراقية ليتصف بالعدالة خاصة انه أحاط بكل الآراء الفقهية واستنبط أحكامه من كل المذاهب الدينية في العراق ونال القبول والرضا من جميع أبناء الشعب العراقي منذ اللحظة الأولى لتشريعه.